الفصل الثالث

اللاعبون الجـدد

طبقاً لنماذج مستقبلية تقيس إجمالي الناتج المحلي للدول وإنفاقهـا العـسكري وعدد سكانها ومستواها التكنولوجي[٢٣]، فإنه بحلول ٢٠٢٥ سيحدث تغير في النفوذ الاقتصادي والسياسي للعديد من الدول. ستظل الولايات المتحدة الأكثر قوة، ولكنها ستكون واحدة ضمن عدد من اللاعبين المهمين الآخـرين علـى المسرح العالمي.

تاريخيا فإن النظم متعددة القطبية *Multipolar System* كانت أقل استقراراً من تلك النظم الأحادية *Unipolar* وثنائية القطبية[٢٤] *Bipolar*، لذلك فإن بـزوغ ونمو وتنوع لاعبين بالإضافة إلى تراجع قوي موجود حاليا يبشر بنظام دولي أقل انسجاماً وفاعلية في ٢٠٢٥.

من المتوقع أن تحظي كل من الصين والهند وروسيا بفرص عظيمة للبـزوغ كلاعبين دوليين، غير أن ذلك ليس مضموناً، حيث ينبغـي أولاً أن تتخطـي عقبات اجتماعية واقتصادية هامه تعترض طريق صعودها ، مثـل نـصيب الفرد من الدخل والتحديات الديمغرافية والطاقة.

---

(٢٣) يدعي "نتائج القوة القومية" National Power Scores: هي قائمة تحسب الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العسكري، عدد السكان، والمستوي التكنولوجي الدولي. النتائج تحسب بواسطة نموذج كمبيوتر المستقبليات الدولية ويعبر عن نسبة قوة مشاركة الدولة في القوة العالمية.

(٢٤) النظام الدولي متعدد القطبية هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى نظام تكون فيه القوة موزعة بين أكثر من دولتين من حيث التأثير العسكري والثقافي والاقتصادي (ما قبل وبعد الحرب العالمية الأولي)، بينما النظام الثنائي القطبية فتكون فيه القوة موزعة بين دولتين (الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة)، والنظام الأحادي القطبية تكون فيه للقوة مسيطر عليها من دولة واحدة (الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة).

١. صعود قوى ثقيلة: الصين: مواجهة عقبات محتملة في الطريق:-

الصين والهند

إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإنه بحلول ٢٠٢٥ سيكون للصين ثان أكبر اقتصاد في العالم، وقائدة لقوة عسكرية ضخمة، وأكبر مستورد للموارد الطبيعية، وأكبر ملوثاً (أكثر من الآن). القوة العسكرية الصينية وتفاعلها الاقتصادي وجوعها للطاقة قد يجعل منها نداً للولايات المتحدة، وستمثل تحدي يواجهه المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة.

تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتهتك شبكة الأمن الاجتماعي، ومزيد من الطلب على الطاقة الأجنبية، واستمرار الفساد، والدمار البيئي، كل هذه قد تشكل مزيد من الضغوط الاجتماعية المتراكمة، التي يمكن أن تؤدي إلي بطء خطي النمو الاقتصادي الصيني أو حتى تراجعه. أي من هذه المشاكل يمكن أن تكون قابلة للحل على حدة، إلا أنه إذا تطلب الأمر انتباهاً صينياً لأكثر من واحدة منها في نفس الوقت، فإنها ستكون بمثابة العاصفة التي تضرب البلاد. حتى إذا تمكنت الحكومة الصينية من إدارة هذه المشكلات فإنه من غير المضمون أن يظل الأداء الاقتصادي في مستويات عالية.

مواجهة التحديات الصينية سيتطلب موازنة بين استمرار الانفتاح الصيني الضروري للنمو الاقتصادي ومزيد من القيود التي تحمي احتكار القوة السياسية *Monopoly of Political Power* من قبل الحزب الشيوعي *Communist Party*. إلا أنه من غير المتوقع أن تصل البلاد لإنتخابات وصحافة حرة رغم رغبة وجهود قادة الحزب الشيوعي لمزيد من الانفتاح للحفاظ على القبول العام للحزب. قد تكون الصين باتجاه تعدديه سياسية وحكم أكثر خضوعاً للمساءلة، ولكن في نفس الوقت من غير المتوقع أن الضغوط الاجتماعية تأتى بثمار تحول ديمقراطي حقيقي.

على الرغم من أن النمو الاقتصادي الصيني سيكون بقيادة محلية، فإن صحة الاقتصاد الصيني سترتبط بشدة باقتصاديات أخري، مثل الولايات المتحدة، حيث أن عوامل رئيسية كثيرة ستعتمد على الأسواق الأجنبية ومصادرها التكنولوجية وشبكات إنتاجيه معولمة[٢٥].

([٢٥]) تأثرت الصين، كما تأثرت معظم دول العالم، بالأزمة المالية التي بدأت بالولايات المتحدة.

الهند: صعود معقد:

في الوقت الذي فيه النمو الاقتصادي، وتحقيق تقدم ديمقراطي، يزيد من الثقة الدولية اتجاه الهند، ويقودها إلى مزيد من الشراكات مع العديد من دول العالم، فإنها تواجه تحديات هامه تتمثل في عجز البنية التحتية المحلية والعمالة المدربة وإنتاج الطاقة. من المتوقع أن يدفع النمو السريع للطبقة المتوسطة وزيادة نسبة الشباب وانخفاض الاعتماد على الزراعة وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار المحلي نحو استمرار النمو الاقتصادي السريع، بينما ستظل الفجوة بين الأغنياء والفقراء هى أهم قضية سياسية في الهند، رغم أن النمو الاقتصادى خلال ١٥ سنة الماضية قلل من عدد الفقراء.

من المتوقع أن تظل الهند أكثر ارتباطا بالديمقراطية، ولكن شكل الحكومة قد يكون أكثر انقساما والقوة الوطنية ستكون فى شكل ائتلاف سياسى ناجح، من المحتمل أن يستمر الإنقسام العرقى والإقليمى الهندى (الذى كان سبب البلاء للبلاد منذ الاستقلال وإلى الآن) لكن بدن تهديد وحدة الهند. قد تتمكن الهند من احتواء حركة الانفصال الكشميرية، غير أنه من المحتمل أن يجتاح العنف وعدم الاستقرار العديد المناطق بسبب نمو حركة ماويست ناكسيت[٢٦] *The Maoist Naxalite Movement*.

ستلاحق نيودلهي الفوائد الناجمة عن علاقاتها الجديدة بالولايات المتحدة، كحاجز صد ضد أى علاقات عدائية مع الصين، مع اقتناع القادة الهنود بضرورة وأهمية رأس المال والتكنولوجيا والشهرة الأمريكية لاستمرار صعود الهند كقوة عالمية، وستظل الهند سوق للبضائع الأمريكية بسبب تخفيضها لقيود التجارة والاستثمار، كما أن الولايات المتحدة ستظل المفتاح الرئيسي للهند في المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي. الجيش الهندي لن يفوت فرصة الاستفادة من علاقات دفاع متوسعة مع الولايات المتحدة. مع كل هذا فإنه من المحتمل أن تتجنب القيادة الهندية علاقات مع الولايات المتحدة يمكن تشبيهها بعلاقات أحلاف.

(٢٦) حركة ماوست ناكساليت هى حركة تمرد ماوية محلية، التي ترى أن كبار ملاك الأراضي والشركات تستغل موارد البلاد، وتستخدم العنف من اجل تحقيق أهدافها ضدهم.

٢. لاعبـــون رئيـــسيون آخرون: روسيا: طفرة أم إخفاق:-

من المحتمل أن تكون روسيا أكثر قوة وثقة بالنفس في ٢٠٢٥ ، إذا استمرت في استثمار رأس المال البشرى، وتوسيع وتنويع اقتصادها، والاندماج فـي الأسواق العالمية. غير أنه في نفس الوقت فإن قيود أخري قد تقلص من قدرة روسيا على تحقيق استمرار نموها الاقتصادي، أهمها على الإطـلاق نقـص الاستثمار في الطاقة والبنية التحتية وتراجع قطاعات التعليم والصحة العامـة والبنوك واستمرار الفساد والجريمة، بالإضافة إلى تحول أقرب من المتوقـع لوقود بديل او تراجع مستمر في أسعار البترول عالمياً.

تراجع السكان في روسيا سيدفعها لخيارات سياسية صعبة، فعلي سبيل المثال فإن روسيا ستكون لديها ٦٥٠٠٠٠ رجل في سن ١٨ سنة بينما الحفاظ علي جيشها الحالي يتطلب ٧٥٠٠٠٠ مجند. وتراجع السكان قد يسلب روسيا ميزة اقتصادية هامة مع زيادة عجز قوة العمل، خاصة أن روسيا لا تستثمر فـي رأس مالها البشري المتاح، أو تعيد بناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا، أو توظف عمال أجانب مهاجرين.

إذا نوعت روسيا في اقتصادها، فإنها وان لم تكن ديمقراطية، سيكون لـديها نظام سياسي تعددي، نتيجة تدعيم مؤسسي وصعود الطبقة المتوسطة وبزوغ شركاء مطالبين بأصوات أكثر.

سياسات أجنبية مؤثرة تبدو محتملة لتعكس بزوغ موسكو كلاعـب رئيـسي على المسرح العالمي، وشريك هام لعواصم الغرب وآسيا والشرق الأوسـط، وقائدة لقوة في مقابل السيطرة العالمية للولايات المتحدة، ومتحكمة في مراكز وشبكات الطاقة في القوقاز ووسط آسيا (كطموح حيوي لها) كقوة عظمى في الطاقة، كل هذا سيقودها لأن تصبح قوة دفع لأجواء إعادة الاستقرار لحدودها القريبة. إدراك مشترك أمام التهديدات الإرهابية والأصولية الإسلامية يمكـن أن تصنع سياسات أمنية أكثر ارتباطاً بين روسيا والغرب على الـرغم مـن عدم الاتفاق في قضايا أخري (فجوة القيم).

أوروبا: فقدان النفوذ في ٢٠٢٥

ستحقق أوروبا تقدماً ضئيلاً بشأن رؤية القادة والنخبة الحالية، كلاعب عالي الانسجام والاندماج والتأثير وقادر على توظيف كل فوائد الأطياف السياسية والاقتصادية والعسكرية، من أجل دعم المصالح الأوروبية والغربية والمثل العالمية. أوروبا ستحتاج إلى حل الفجوة الديمقراطية بين الناخبين الأوروبيين وبنائها المؤسسي (الخطوة السابقة التي طال أمد نقاشها).

سيستمر موقف أوروبا الداعم للديمقراطية والاستقرار السياسي من خلال ضم أعضاء جدد في البلقان وربما أوكرانيا وتركيا. ولكن في ظل استمرار الفشل في إقناع العامة من جدوى الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تشريع قوانين مؤلمة لحل مشكلة انكماش وشيخوخة السكان، قد تصبح أوروبا عملاقاً مشتتاً ومكبلاً بأجندات قومية تشاحنية وتنافسية، وقدرة أقل على ترجمة نفوذها الاقتصادي إلى تأثير عالمي.

سيظل تناقص عدد السكان الاختبار الأقوى للنموذج الأوروبي للرفاهيه الاجتماعية (الذي يعد حجر الأساس للانسجام السياسي في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية الثانية). سيصبح تحدي اندماج المهاجرين وخاصة الأقلية المسلمة أكثر حدة، إذا ما شعر المواطنين بانخفاض مفاجيء في توقعاتهم، لتعود مرة آخري القومية الضيقة التي تركز على المصالح الضيقة كما كان في الماضي.

سيظل المنظور الاستراتيجي الأوروبي أضيق من ذلك لواشنطن، حتى لو استطاعت أن تنصب رئيساً ووزير خارجية للاتحاد الأوروبي، وتطوير مقدرات مؤسسية أفضل لحل الأزمات. الإنفاق العسكري من المحتمل أن يشهد انخفاضاً من أجل توفير احتياجات هامه وضرورية لبناء برامج اجتماعية، لذلك فمن المحتمل أن لا تستمر أوروبا قوة عسكرية بحلول ٢٠٢٥. مع استمرار تعقيد القوي الكبرى للسياسات الأوروبية الأمنية والخارجية، وتآكل الدعم الأوروبي للناتو.

مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ستكون الاختبار الحاسم لها. فإذا تزايدت الشكوك بشان العضوية فإن تركيا ستشهد تراجعاً في الإصلاحات السياسية والحقوقية، وأي رفض صريح سيكون له تداعيات خطيرة واسعة المدى، وسيدعم الجدل الإسلامي خاصة بين الأقليات المسلمة بشأن عدم التكامل بين الغرب والإسلام.

ستظل أوروبا معتمدة بشدة على طاقة روسيا، رغم جهود تقليل عجز الطاقة وإيجاد بدائل بطاقة متجددة وتخفيض الانبعاث الحرارى. الفشل في تحقيق توافق حول دور بروكسل يعرقل توليد جهود لتنمية سياسات أوروبية مشتركة. غياب الاقتراب الجمعي الذي يقلل النفوذ الروسي سيجعل موسكو جاذبة لقوي كبري أوروبية رئيسية مثل ألمانيا وايطاليا (التي تنظر لروسيا على أنها جديرة بالثقة). وقد تدفع أوروبا ثمناً باهظاً إذا لم تتمكن روسيا من تحقيق التزاماتها بشأن إمدادات الطاقة لأوروبا.

اليابان الواقعة بين السندان والمطرقة (الولايات المتحدة والصين):-

محلياً فإنه من المحتمل أن يعاد بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمعالجة التراجع الديمغرافي وشيخوخة القاعدة الصناعية والتقلب السياسي. انخفاض عدد السكان قد يدفع اليابان إلى إتباع سياسات جديدة للهجرة رغم رفض اليابانيين للتطبيع مع الأجانب. كما أن شيخوخة السكان ستحفز تطوير العناية الصحية ونظام التسكين لاستيعاب أعداد كبيرة من المعالين المسنين. من المحتمل أن يتم استمرار إعادة بناء الصناعات التصديرية وخاصة المنتجات عالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للإنتاج وتكنولوجيا المعلومات. ربما يستمر الانكماش في قطاع الزراعة ليصل إلي ٢% فقط من قوة العمل مع زيادة متطابقة في مدفوعات الواردات الغذائية. نظام الحزب الواحد السياسي قد يزول بحلول ٢٠٢٥ بسبب زيادة التنافس الانتخابي كما أن الحزب الديمقراطي الليبرالي قد ينقسم إلى عدد من الأحزاب المعارضة.

في الجبهة الخارجية (الأجنبية) فمن المحتمل أن تظل السياسات الخارجية اليابانية متأثرة في الغالب بسياسات كل من الولايات المتحدة والصين، حيث توجد أربعة سيناريوهات هي: -

- **في السيناريو الأول:** استمرار النمو الاقتصادي الصيني سيكون هاماً بالنسبة للنمو الاقتصادي الياباني، وطوكيو ستسعي إلي توطيد علاقتها ببكين من اجل استمرار وصول بضائعها وتحقيق اتفاقية تجارة حرة مع بكين. في نفس الوقت فإن القلق من النفوذ العسكري الصيني سيدفع اليابان إلى مزيد من التقارب للولايات المتحدة والتحالف الإقليمي مع كوريا الجنوبية، ودفع باتجاه تطوير منظمات عالمية متعددة الجوانب في شرق آسيا بما فيها مؤتمر شرق آسيا.
- **في السيناريو الثاني:** إذا تعثر النمو الاقتصادي الصيني، أو صدر عداء صيني صريح لدول المنطقة، فمن المحتمل أن تسعي اليابان إلى تأكيد نفوذها، وتقييد التأثير الصيني، من خلال تجمع ديمقراطي في المنطقة، وتطوير قوتها العسكرية، ودعم أمريكي. ستجد اليابان نفسها تتعامل مع دول لا ترغب في الوقوع في الفخ (الياباني – الصيني) بسبب تعاظم قواهم العسكرية.
- **في السيناريو الثالث:** في حالة ضعف الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة (أو إذا ما رأت اليابان ذلك)، فإن اليابان ستسعي إلي التحرك نحو الصين، وتطوير اتفاقيات أمنية تعطي الصين دوراً فعالاً في الحفاظ على استقرار المنطقة. ومن غير المحتمل أن تقوم اليابان بتطوير سلاح نووي لتعويض المظلة الأمنية الأمريكية.
- **في السيناريو الرابع:** إذا حدث تقارب أمريكي – صيني أكثر سياسياً وامنياً في المنطقة، فإن ذلك سيدفع اليابان للتحرك أقرب إلي بكين، لتكون ضمن ترتيبات أمنية وسياسية إقليمية. ولكن من المحتمل أن دولاً في المنطقة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وأعضاء رابطة أمم جنوب

شرق آسيا أن تتبع الولايات المتحدة، مما سيضغط على طوكيو لتقـرب سياساتها مع لاعبين آخرين في المنطقة.

البرازيل: أساس متين لدور قيادي معزز:-

باعتبار أن البرازيل ستكون الأولي ضمن متساوين في أمريكا اللاتينية بحلول ٢٠٢٥، فإنها من المحتمل أن تمارس قيادة إقليمية أكبـر، فبجانـب دورهـا المتزايد كمنتج للطاقة ومحادثات التجارة، ستبرز كلاعب رئيسي خارج القارة في الشئون العالمية، وتنوعها الاقتصادي سيقدم نموذج إيجابي إقليمي.

السياسات المحلية والدولية لرئيس البرازيـل الحـالي (لـولا دا سـيلفا) ذو التوجيهات الاشتراكية، صنعت سابقة ايجابية لخلفائه من النضج الديمقراطي للبرازيل، وجعلت فكرة لعب البرازيل لدور قيادي لإقليمي ودولي متأصلة في الوعي الوطني ومتجاوزة الأحزاب السياسية.

البرازيل صنعت أساس متين لاقتصادها لينمو بثبات، اعتماداً على إصـلاح تدريجي واستقرار سياسي، الاكتشافات الأولية الحالية في مجـال البتـرول داخل الأراضي البرازيلية ستزيد من التنوع الاقتصادي، ليضع البرازيل على طريق نمو اقتصادي سريع، فقد تكون مصدر رئيسي للبترول عنـدما يـتم الاستغلال الكامل لحقولها المكتشفة. مع إطار عمل قانوني ومـنظم جـاذب للاستثمار الأجنبي فإنه من المتوقع أن يشارك البترول بـ ١٥% من النـاتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٥، وحتى ذلك الوقت فإنه سيظل مجرد مـتمم مع باقي المصادر الأخرى الموجودة للثروة الوطنية.

من المحتمل أن تحرز البرازيل تقدماً في قضايا مثـل انخفـاض معـدلات الجريمة والفقر وزيادة قواعد قانونية فعالة ومشاركة أكثر للبـرازيليين فـي الاقتصاد الرسمي مما يدعم النمو الاقتصادي البرازيلى ويلعب دوراً حازمـاً في تحديد مستقبل القيادة البرازيلية، وبدونها فإن الاقتصاد البرازيلي سيتقوض بسبب عدم الاستقرار الناتج عنها.

٣. قوى صاعدة وقادمة: بسبب تزايد أعداد السكان والتوسع في اليابسة للقوي الجديدة مثل الهند والصين، فإن من غير المحتمل أن تنطلق كوكبة أخري من القوي في المشهد العالمي خلال العقد أو العقدين القادمين. مع ذلك فإن دولاً نامية صاعدة وقادمة يمكن أن تشهد نسب متزايدة في النمو الاقتصادي، وسيلعب آخرون دور أكثر فاعلية في جوارها.

يبدو أن الفرصة سانحة لأن تلعب الدول الإسلامية خارج القلب العربي مثل (اندونيسيا ، وإيران ما بعد حكم الملالي، وتركيا) أدواراً دولية متزايدة، في ظل مناخ سياسات أكثر موائمة للاقتصاد الكلي سيسمح بازدهار اقتصادهم، وفي حالة إيران فإن إصلاح سياسي راديكالي سيكون ضروريا.

أداء اندونيسيا سيعتمد على قدرتها على تكرار النجاح الذي حققته في الإصلاح السياسي، بإجراءات تحفز اقتصادها. خلال العقد الماضي تمكنت اندونيسيا من التحول من دولة سلطوية إلى ديمقراطية، محولة جزر الأرخبيل إلى منطقة مستقرة نسبياً وتلاشي الحركات الانفصالية ودعم شعبي أقل للإرهاب. ستتمكن اندونيسيا من تحقيق تكرار لنموذجها السياسي على المستوي الاقتصادي من خلال مواردها الطبيعية الوفيرة وعدد سكانها الكبير (رابع دولة في العالم من حيث عدد السكان) وخطوات تحسين مناخ الاستثمار من قبل القادة المنتخبين وتنظيم إطار العمل وإصلاح القطاع المالي وتخفيض إعانات الوقود والغذاء.

إصلاح سياسي واقتصادي في إيران (الدولة الغنية بالغاز الطبيعي وموارد أخري ورأس المال البشري)، بالإضافة إلى مناخ استثمار مستقر يمكن أن يعيد رسم الطريقة التي ينظر بها العالم لإيران، والطريقة التي ينظر بها الإيرانيون لأنفسهم. تحت هذه الظروف فإن طفرة اقتصادية جديدة يمكن أن تحدث بشكل سريع في إيران، وتشجع الطبقة الوسطى الإيرانية الكوزموبوليتانية والمتعلقة والعلمانية (في بعض الأحيان) لتوسيع أفق الدولة خاصة نحو الشرق، وبعيد عن عقود من الغرق في صراعات الشرق الأوسط.

في ظل المسار الاقتصادي التركي الذي سجل نمواً متزايداً وحيوية، فإن الطبقة الوسطي البازغة في تركيا ومكانها الجيو – استرتيجي يزيد من احتمالية نمو دورها الإقليمي في الشرق الأوسط. ضعف اقتصادي مثل الاعتماد الكبير على مصادر طاقة خارجية قد يحفز تركيا على تطوير علاقاتها مع موردي الطاقة (بما فيهم جيران مقربين مثل روسيا وإيران)، ودعم مكانها كمركز عبور. المسار الأرجح لتركيا هو مزيج من السلالات الإسلامية والقومية التي يمكن أن تقدم نموذج لدول سريعة التحديث في الشرق الأوسط.

سيناريو عالمي (١) عالم بلا الغرب:

في هذه السيناريو فإن لاعبون جدد سيحلون محل الغرب في القيادة العالمية، هذه النتيجة ليست حتمية أو الوحيدة الممكنة لصعود دول جديدة. تاريخياً فإن صعود قوي جديدة (كألمانيا واليابان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) مثل تحدياً عصبياً للنظام الدولي الموجود وجميعها انتهي بصراعات عالمية. ولكن اللاعبون هذه المرة أمامهم خيارات منطقية ومعقولة أكثر من تحدي النظام الدولي، حيث سيفترضون دور أكبر في مناطق تؤثر على مصالحهم الحيوية، خاصة في ضوء ما يمكن أن يزيد من أعباء الدول الغربية.

تحالفات ممكنة بين اللاعبين الجدد قد تكون منافسة لمؤسسات كحلف الناتو وتقدم للآخرين بديل عن الغرب. نظراً لتنوع مصالحهم والتنافس على المصادر فإن القوي الجديدة يمكن أن تبتعد بسهولة عن بعضها البعض أكثر مما تتجمع. رغم كون هذه القوي محتمل أن تكون مشغولة بقضايا محلية ومواصلة تنمية اقتصادياتها فإنها ستكون قادرة على أن تكون لاعبين دوليين.

- *نمو غربي متراجع يدفع الولايات المتحدة وأوروبا للبدء في اتخاذ إجراءات حماية ضد هذه القوي البازغة سريعة النمو.*
- *نماذج مختلفة لعلاقات (الدولة – المجتمع) تساعد على تركيز قوة التحالف الصيني الروسي (وإن كانت هشة).*

- *توترات بين الأطراف الرئيسية في عالم متعدد الأقطاب تكون عالية بسبب سعى الدول إلي تأمين الطاقة وتعزيز مناطق النفوذ. منظمة شنغهاى للتعاون[٢٧] تسعى إلى عملاء موثوق بهم ويمكن الاعتماد عليهم في المناطق الإستراتيجية مثل وسط آسيا التي تعد الفناء الخلفي لكل من روسيا والصين.*

خطاب من رئيس منظمة شنغهاى للتعاون إلى الأمين العام لحلف الناتو

التقرير وضع في نهاية هذا الفصل تصور لخطاب، بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥، من رئيس منظمة شنغهاى للتعاون إلي الأمين العام لحف الناتو، يتحدث فيه عن حوار استراتيجي بين الحلفين المتساويين والمتكافئين في النفوذ، نظراً للضعف الاقتصادي للغرب الذى أثر على ميزانيات الدفاع وتراجع نفوذه وانسحابه من أفغانستان دون تحقيق أهدافه. في المقابل زيادة قوة دول الشرق أعضاء المنظمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والطاقة وغيرها. وفي الخطاب يتحدث عن أهمية المشاركة في القضايا العالمية التي تواجههم سوياً مثل عدم استقرار أفغانستان الذي يهدد المنطقة، والضغوط التي تواجهها حكومات وسط آسيا من قبل الحركات الراديكالية الإسلامية، وغيرها.

(٢٧) منظمة شانغهاى للتعاون هي منظمة دولية تضم عدة دول في شرق آسيا. أسست في العام ٢٠٠١ تضم كلاً من الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزيا، أوزباكستان، طاجيكستان. باستثناء أوزباكستان، كانت الدول الأخري أعضاء في "خماسي شانغهاى" التي أسست في العام ١٩٩٦، بعد دخول أوزباكستان في المنظمة، سميت المنظمة باسمها الحالي. الأهداف المعلنة للمنظمة هي مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والحركات الانفصالية، والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات. إلا أن الكثير من المحللين يراها كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة حلف الناتو.